مجلة المجمع العلمي

مجلة المجمع العلمي

الجزء الثالث ـ المجلد السادس والخمسون

بغـــداد

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

معانـــي النحـــو

الدكتور احمـد مطلوب

رئيس المجمع العلمي

الملخص :

يتعرض البحث لمعاني النحو التي أصبحت جزءاً من علوم البلاغة ، ويبين مزاياها وأثرها في التعبير ، ويذكر أنها المرحلة الثانية بعد إتقان قواعد النحو الأساسية .

وينتهي الى أن معاني النحو ينبغي أن تبقى في البلاغة لأنها تتصل بالأساليب وتحليلها .

(١)

لم يجهل القدماء الفرق بين صحة الإعراب ودقة التعبير ، فالأول تجنبُ اللحن الذي أخذ يزداد كلما تقدم الزمن ، وأصبح يشمل الأصوات اللغوية ، وتغيير حركة حروف الكلمة وإعرابها ، واستعمال صيغة التفضيل ، والأسماء الخمسة ، وغيرها مما كان يقع فيه المنشئون والمتحدثون[١].

والثاني صياغة الكلام . ووضعه موضع القصد ، وما يؤدي من معانٍ، باختلاف الأساليب وتنوعها للتعبير عن المقصود .

وتكفل بالأول (النحو) وهو : ((علم يُعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء)) وبعبارة أدق وأوسع مدى ، هو : ((أنْ تنحو معرفة كيفية التركيب فيها بين الكلم لتأدية أُصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من

---

[١] ينظر تفصيل ذلك في كتاب فصول في العربية ص ١٠١ وما بعدها .

استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب[٢])) .

وعُني بالثاني (علم المعاني) وهو : ((تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليُحترزَ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره))[٣]، أو هو : ((علم يُعرف به أحوال اللفظ العربيِّ التي بها يُطابق مقتضى الحال))[٤].

وحُصِر (علمُ المعاني) في ثمانية أبواب هي : أحوال الإسناد الخبري ، وأحوال المسند اليه ، وأحوال المسند ، وأحوال مُتعلِقات الفعل ، والقصر ، والإنشاء ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب والمساواة .

ووجه الحصر ((أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أنْ يكونَ لنسبته خارج تطابقه أو لا تُطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء ، ثم الخبر لا بدَّ له من إسناد ومسند اليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا ، أو متصلا به ، أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه ، وهو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس ، ثم الجملة إذا قُرنت بأُخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأُولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب

---

[٢] مفتاح العلوم ص ٣٧ .

[٣] مفتاح العلوم ص ٧٧ .

[٤] الايضاح ص ١٢

السابع ، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة ، أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن))[٥].

وهذا ما استقرت عليه كتب البلاغة في الكلام على مباحث (علم المعاني) وهي وشيجة الصلة بمباحث النحو ، وإن اختلف القصدُ والسبيل .

(٢)

نشأت البلاغةُ كما نشأت علومُ اللغة العربية الأُخرى ، وقد اتصلت بها تلك العلوم وغيرها من الاتجاهات ، وكان النحو أقربها اليها ، وكانت في كتب أوائل النحاة بذور البلاغة ، مثل (كتاب سيبويه (ــ ١٨٠ هـ) و(معاني القرآن) للفراء (ــ ٢٠٧ هـ) و (قواعد الشعر) لثعلب (ــ ٢٩١ هـ)[٦] .

ونمت تلك البذور ، وأصبحت علما تفرَّدَ بمباحثه وأهدافه ، وهو (علم البلاغة) ، والبلاغة هي : ((بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حَدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها))[٧] . وأصبحت ثلاثة علوم هي : المعاني ، والبيان ، والبديع ، والأول ألصق بالنحو ، وهو ما يبدو في كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني (ــ٤٧١ ــ أو ٤٧٤ هـ) ، وكتاب (نهاية الايجاز في دراية الإعجاز) لفخر الدين الرازي (ــ ٦٠٦ هـ) ، وكتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي (ــ ٦٢٦ هـ) . وكتابي (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز

---

[٥] الايضاح ص ١٣ .

[٦] ينظر تفصيل ذلك في كتاب مناهج بلاغية ص ٩٧ وما بعدها .

[٧] مفتاح العلوم ص ١٩٦

القرآن) و (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) لابن الزملكاني (ــ ٦٥١ هـ) وكتابي (التلخيص) و (الإيضاح) للخطيب القزويني (ــ ٧٣٩ هـ) وشروح التلخيص وكتب البلاغة التي اتخذت تقسيم السكاكي أساسا في التأليف .

ولم تكن لكتب البلاغة والنقد التي سبقت هذه الكلمة صلةٌ بمباحث النحو التي أصبحت (معاني النحو) في كتاب (دلائل الإعجاز) و (علم المعاني) في كتاب (مفتاح العلوم) وكتب البلاغة التي أُلفت بعده .

ومن الكتب التي لم تتطرق لموضوعات (علم المعاني) كتاب (البديع) لعبد الله بن المعتز (ــ ٢٩٦ هـ) و (نقد الشعر) لقدامة بن جعفر (ــ ٣٣٧ هـ) و (البرهان في وجوه البيان) لابن وهب الكاتب ــ معاصر قدامة ــ و(كتاب الصناعتين) لأبي هلال العسكري (ــ ٣٩٥ هـ) و (العمدة) لابن رشيق القيرواني (ــ ٤٦٣ هـ) و (سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي (ــ ٤٦٦ هـ) و (البديع في نقد الشعر) لأسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ) .

ولا يعني إهمالهم مباحثَ (علم المعاني) في كتبهم أنهم لا يقرون أهمية النحو ، فضياء الدين بن الأثير (ــ ٦٣٧ هـ) ــ مثلا ــ عَدَّ معرفة علم العربية من النحو والتصريف الآلة الأُولى من آلات علم البيان وأدواته ، وقال : إنّ النحو في علم البيان من المنظوم والمنثور ((بمنزلة أبجد في تعليم الخط ، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرَّةَ اللحن))[٨]، وإنّ ((الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة ولكنه

---

[٨] المثل السائر ج١ ، ص ١٠ ، وينظر الجامع الكبير ص ٧ .

يقدح في الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضَعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم))[٩].

ولكنه ــ على الرغم من أنه يَعدّ النحو أصلا من آلات علم البيان وأدواته ــ ، يرى أنّ الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب ، وكان ينتقد اللغويين والنحاة كأبي الفتح عثمان بن جني (ــ ٣٩٢ هـ) الذي قال في تفسير البيتين :

كلُّ جريح تُرجى سلامتُه ... إلا جريحا دَهَتْه عيناها

تبلُ خـدَيّ كلما ابتسمـت ... من مطـر برقُه ثنايـاها

((إنها كانت تبزق في وجهه)) . وعلق ابن الأثير على هذا بقوله : ((وما كنت أظن أنّ أحدا من الناس يذهب وهمه وخاطره حيث ذهب وهَمُ هذا الرجل وخاطره . وإذا كان هذا قول إمام من أئمة العربية تُشدّ اليه الرحال ، فما يُقال عن غيره . لكنّ الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب))[١٠].

وقال : ((إنّ علم الشعر والمعرفة بجيده ورديئه لا يحيط النحوي به علما بمجرد معرفته لعلم النحو ، وذاك أنه ينظر في دلالته على المعاني من جهة الاصطلاح المتفق عليه في أصل اللغة . وتلك دلالة عامة ، لأنها دلالة كل لفظ على كل معنى في أنه صواب أو خطأ من جهة ذلك الاصطلاح لاغير . وأما صاحب علم الشعر فإنّه ينظر في دلالة بعض الألفاظ على

---

[٩] المثل السائر ج١ ، ص ١٨ .

[١٠] المثل السائر ج١ ، ص ٣٨٣ .

بعض المعاني ، وتلك دلالة خاصة ، وهي أنْ تكون على هيئة مخصوصة من الحسن .

ومثال علم الشعر وعلم النحو مثال خاص وعام كالطب بالنسبة الى العلم الطبيعي ، أو كالموسيقى بالنسبة الى علم الحساب ، فانَّ الطبيب ينظر في جسم الانسان من حيث يصح ويمرض ، وصاحب العلم الطبيعي ينظر في ماهية كل جسم من الأجسام على اختلافها لا من جهة صحتها ومرضها ، وكذلك صاحب الموسيقى فانه ينظر في نسبة النغمات بعضها من بعض كنسبة النصف ، ونسبة الضعف وغيرهما ، وتلك نسب مخصوصة . والحاسب ينظر في مقادير الأعداد على اختلافها نسبية وغير نسبية ، وإذا ثبت هذا فصاحب العلم الطبيعي لا يكون طبيبا بمجرد معرفته بعلم الطبيعة ، ولا الحاسب يكون موسيقيا بمجرد معرفته بعلم الحساب . وهكذا النحوي فأنه لا يكون عالما بالشعر جيده ورديئه بمجرد كونه نحويا من غير خوض في التنقيب عن معاني الشعر وألفاظه ، وذلك هو علم الفصاحة والبلاغة ، وهو علم منفرد برأسه))[١١].

(٣)

اختلفت مباحث النحو في كتب البلاغة عما بحثته كتب النحو ، إذ عُنيت البلاغة بأساليب التعبير ، وما وراءها من معانٍ ، وإبداع ، وروعة وتأثير ، واهتم النحو بالإعراب والبناء ، وصحة تراكيب الكلام ، أي أنَّ النحاة قصروا جهدهم على البحث في أواخر الكلم ، ويرى ابراهيم مصطفى أنهم ((قد أخطأوا من وجهين :

---

[١١] الإستدراك ص ٥ .

الأول : أنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية ، وأساليبها المتنوعة ، وقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة ، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم أننا نفهمها ، ونحيط بما فيها من إشارة ، وبما لأساليبها من دلالة ، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ودقائق التصوير بها .

الثاني : أنَّهم رسموا للنحو طريقا لفظيا فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى))[١٢].

وكان معجبا بأبي عبيدة معمر بن المثنى (ــ ٢٠٨هـ) الذي تجاوز الإعراب الى غيره من القواعد العربية في كتابه (مجاز القرآن)[١٣]، وبعبد القاهر الجرجاني الذي ((رسم في كتابه (دلائل الإعجاز) طريقا جديدا للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلمة وعلامات الإعراب ، وبيَّن أنَّ للكلام نظما ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل الى الإبانة والإفهام ، وأنه إذا عُدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه ، ولا دالا على ما يُراد منه))[١٤].

---

[١٢] إحياء النحو ص ١٧ ــ ١٨ .

[١٣] ينظر إحياء النحو ص ١١ وما بعدها .

[١٤] إحياء النحو ص ١٦ .

ودعا الى العودة الى ما سنَّه عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) إذ آنَ لمذهبه ((أنْ يحيا ، وأنْ يكونَ هو سبيل البحث النحوي))[١٥].

(٤)

أَلَّف عبد القاهر كتاب (دلائل الإعجاز) بعد أنْ درس النحو ووضع فيه عدة كتب[١٦]، وكان يُعدّ من النحاة قبل أن يلتفت الدارسون الى هذا الكتاب وكتاب (أسرار البلاغة) ، وكان النحو مما شغله طويلا ودافع عنه ، وعَدَّ الجهل به ((في معنى الصادّ عن سبيل الله ، والمبتغي إطفاء نور الله تعالى))[١٧].

وقال في أهميته : ((إذ قد كان عُلِمَ أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه . ولا يُنكر ذلك إلا مَنْ يُنكر حسّــه ، وإلا مَنْ غالط في الحقائق نفسه ، وإذا كان الأمر كذلك . فليت شعري ما عُذْرُ مَنْ تَهاونَ به ، وزهِدَ فيه ، ولم يُرد أنْ يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقص ، والكمال لها مُعْرِض ، وآثر الغبينة ، وهو يجد الى الربح سبيلا))[١٨].

---

[١٥] إحياء النحو ص ٢٠ .

[١٦] تنظر في كتاب عبد القاهر الجرجاني ص ٢٥ وما بعدها .

[١٧] دلائل الإعجاز ص ٨ .

[١٨] دلائل الإعجاز ص ٢٨ .

والنحو ــ عنده ــ ميزان الكلام ومعياره ، ولا يستقيم المعنى في الكلام ، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد ، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص [١٩].

وبيّن خصائصه وارتباطه بنظم الكلام الذي بنى عليه (نظرية النظم) وقال في مدخل (دلائل الإعجاز) : ((هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أُصول النحو جملة وكل ما يكون به النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تُريه الأَشياءَ المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ، ويرى به مُشْئِما قد ضُـمّ الى مُعْرِق ، ومُغْرِبا أُخذ بيد مُشْرِق . وقد دخلت بأُخرة الى كلام مَن أصغى اليه وتدبره تدبُّرَ ذي دِين وفتوَّة دعاه الى النظر في الكتاب الذي وضعناه ، وبعثه على طلب ما دوّناه))[٢٠].

والنظم ــ عنده ــ توخي معاني النحو ، أي ((تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض))[٢١]. ولا نظم ((في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويُبنى بعضها على بعض ، وتُجعل هذه بسبب من تلك))[٢٢]. والتعلق ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما .

وظل يردد أنَّ النظم هو ما يقتضيه النحو ، قال : ((واعلم أنْ ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على

---

[١٩] ينظر أسرار البلاغة ص ٦٥ وما بعدها .

[٢٠] دلائل الإعجاز ص ٣ .

[٢١] دلائل الإعجاز ص ٤ .

[٢٢] دلائل الإعجاز ص ٥٥ .

وموضع (الفاء) من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أم) ، وموضع (لكنْ) من موضع (بل) .

ويتعرف في التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، في الكلام كله ، وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيصيب بكل من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواحد شيئا يرجع صوابه إنْ كان صوابا ــ وخطؤه إنْ كان خطأ الى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عُومل خلافَ هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ــ وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه))[٢٣].

وقال إن مدار أمر النظم ((على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أنْ تكون فيه ، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ، ثم اعلم أنّ ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيثُ هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض))[٢٤].

---

[٢٣] دلائل الإعجاز ص ٨١ ، ونقل النص كله لتقديم صورة واضحة .

[٢٤] دلائل الإعجاز ص ٨٧ .

وقال : ((اعلم أنَّا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام الى قائله لم تكن إضافتنا له من حيثُ هو كلم وأوضاع لغة ، ولكنْ من حيثُ توُخيَ فيها النظم الذي بُيِّنا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم))[٢٥].

ولا يتصور ((أنْ يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا أو مجردة من معاني النحو)) أي إذا غُيرت مواضع أجزاء الكلام تغير معناه ، وفقد نسبته الى قائله ، ومن ذلك قول امرئ القيس ((قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ)) فلو قيل : ((من نبك قفا حبيب ذكرى ومنزل)) لذهب معنى الكلام وفقد نسبته الى قائله [٢٦].

فليس ((النظم شيئا إلاّ توخي معاني النحو وأحكامه ، ووجوهه ، وفروقه فيما بين معاني الكلم))[٢٧].

لقد تجاوز عبد القاهر مسألة الإعراب في كلامه عن النظم ، وإنْ كان إيضاحا للمعاني[٢٨]، قال : ((ومن ههنا لم يجز إذا عُدَّ الوجوه التي تظهر بها المزية أنْ يعد فيها الإعراب ، وذلك أنَّ العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم ، وليس هو مما يُستنبط بالفكر ، ويُستعان عليه بالرويّة ، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع ، أو المفعول النصب ، والمضاف اليه الجر ، بأعلمَ من غيره ، ولا ذاك مما يحتاجون فيه الى حِدَّة ذهن ، وقوة خاطر ، إنما الذي

---

[٢٥] دلائل الإعجاز ص ٣٦٢ .

[٢٦] دلائل الإعجاز ص ٤١٠ .

[٢٧] دلائل الإعجاز ص ٢٢٥ .

[٢٨] ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١ ص ٩٧ .

تقع الحاجة فيه الى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى : ((فما ربحت تجارتُهم)) (البقرة ١٦) ، وكقول الفرزدق : ((سقتها خروقٌ في المسامع)) وأشباه ذلك مما يُجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدقّ ، ومن طريق تلطف ، وليس يكون هذا علما بالإعراب ولكنْ بالوصف الموجب للإعراب))[٢٩].

وقال : ((ومن العجب أنّا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه مُحالا ؛ لأنه لا يتصور أنْ يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر ، وإنما الذي يُتصور أن يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل ، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخر . وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب ولكن تركا له في شيء ، واستعمالا له في آخر فاعْرِفْ ذلك))[٣٠].

ولا يقتصر النظم أو توخي معاني النحو على المباحث التي تحدث عنها في (دلائل الإعجاز) مثل التقديم ، والحذف ، والتنكير ، والفصل والوصل وغيرها ، وإنما يشمل صور التعبير ، قال عبد القاهر : ((فإنْ قيل : قولك ((إلا النظم)) يقتضي إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو معجز ، وذلك ما لا مساغَ له ، قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يقتضي دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز ، وذلك لأنّ هذه المعاني التي هي الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات ((النظم)) وعنه يحدث وبه يكون ؛ لأنه لا

---

[٢٩] دلائل الإعجاز ص ٣٩٥ .

[٣٠] دلائل الإعجاز ص ٣٩٩ .

تقع الحاجة فيه الى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى : ((فما ربحت تجارتُهم)) (البقرة ١٦) ، وكقول الفرزدق : ((سقتها خروقٌ في المسامع)) وأشباه ذلك مما يُجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدقّ ، ومن طريق تلطف ، وليس يكون هذا علما بالإعراب ولكنْ بالوصف الموجب للإعراب))[٢٩].

وقال : ((ومن العجب أنّا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه مُحالا ؛ لأنه لا يتصور أنْ يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر ، وإنما الذي يُتصور أنْ يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل ، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخر . وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب ولكن تركا له في شيء ، واستعمالا له في آخر فاعْرِفْ ذلك))[٣٠].

ولا يقتصر النظم أو توخي معاني النحو على المباحث التي تحدث عنها في (دلائل الإعجاز) مثل التقديم ، والحذف ، والتنكير ، والفصل والوصل وغيرها ، وإنما يشمل صور التعبير ، قال عبد القاهر : ((فإنْ قيل : قولك ((إلا النظم)) يقتضي إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو معجز ، وذلك ما لا مساغَ له ، قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يقتضي دخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به معجز ، وذلك لأنّ هذه المعاني التي هي الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات ((النظم)) وعنه يحدث وبه يكون ؛ لأنه لا

---

[٢٩] دلائل الإعجاز ص ٣٩٥ .

[٣٠] دلائل الإعجاز ص ٣٩٩ .

يتصور أنْ يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يُتَوخَّ فيما بينها حكم من أحكام النحو ، فلا يُتصور أنْ يكون ههنا (فعل) أو (اسم) قد دخلته الاستعارة من دون أنْ يكون قد أُلِّف مع غيره . أفلا ترى أنَّه قُدِّر في ((اشتعل)) من قوله تعالى : ((واشتعل الرأسُ شيبا)) (مريم ٤) أنْ لا يكون ((الرأس)) فاعلا له ، ويكون ((شيبا)) منصوبا عنه على التمييز ، لم يُتصوَّر أنْ يكون مستعارا ؟ وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة فاعرفْ ذلك))[٣١].

وهذا ما جعل السكاكي يأتي بعلم البيان بعد علم المعاني ، قال : ((ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار ، جرى منه مجرى المركب من المفرد ، لا جرمَ آثرنا تأخيره))[٣٢].

(٥)

أقام عبد القاهر بلاغته على النظم ، وهو توخي معاني النحو ، وهذا ما دفع ابراهيم مصطفى الى أنْ يقول باحياء مذهب عبد القاهر الذي تجلى في كتابه (دلائل الإعجاز) وأنْ يكون هو سبيل البحث النحوي ، وهو ما ذهب اليه الدكتور احمد عبد الستار الجواري حين دعا الى إعادة (علم المعاني) الى النحو ؛ لأنَّ ((في انتزاع معاني النحو من النحو قضاء على النحو بالجمود والتحجر ، واقتطاعا لشطر مهم منه هو الذي يبعث في قواعده رواءً وحيويةً وقُدرةً على ممازجة الأفكار والأذواق والمشاعر ، وأنَّ في تجريد معاني النحو واستقلالها بعلم سمي (علم المعاني) ما جعل تلك المعاني

---

[٣١] دلائل الإعجاز ص ٣٩٣ .

[٣٢] مفتاح العلوم ص ٧٧

تعاني ما تعانيه فنون البلاغة من خلخلة في كيانها ، وشيء غير قليل من الفجاجة وهلهلة النسج أحيانا حتى جعل ذلك بعض مؤرخي العربية يصفون البلاغة بأنّها العلم الذي لم ينضج ولم يحترق)) .

ثم قال : ((وقد تبين بعد معاودة النظر في مسائل علم المعاني أنها بغير أسسها النحوية مسائل قلقة لا تكاد تثبت أو تستقر ، وإنما يعيدها الى موضعها من علم العربية أنْ تعود الى أصولها في النحو فيكون ذلك خيرا لها وللنحو على العموم ، فتتضح صورها ، وتستبين معالمها ، ويتلاقى في دَرْسها الذوق والإدراك ، ويكون فقه العربية مجمعا لأداة دَرس العربية فنا للتعبير قائما على أساس متين))[٣٣].

إنّ إعادة (علم المعاني) الى النحو إحياء لهذا العلم الذي فقد رونقه حين اهتم المؤلفون بالإعراب والبناء ، وأهملوا ما في النحو من نبض يتدفق حيويةً وجمالا ، ولا يضير أنْ يُحذف (علم المعاني) من البلاغة ويعود الى النحو ، لأنَّ هذا العلم قد ((قام معلقا أو كالمعلق في الفضاء لا يستند الى قواعد تمسك به أنْ يزول أو يتزعزع ، وتلك القواعد هي قواعد النحو التي قضى عليها نأيها عن (معاني النحو) أنْ يغيض ماؤها ، ويجفَّ مدُّها من حسن التعبير ، وجودة التركيب))[٣٤].

(٦)

لا خلافَ في أنَّ (علم المعاني) هو (معاني النحو) ، وقد أخذ منحى جديدا عن مباحث النحو في كتبه المعتمدة منذ أنْ وضع سيبويه كتابه

---

[٣٣] نحو المعاني ص ٦ ــ ٧ .

[٣٤] نحو المعاني ص ١٣

حتى القرن الخامس حين أَلَّف عبد القاهر الجرجاني (دلائل الإعجاز) بعد أن خاض غمار التأليف النحوي ، ومَثَّلَ هذا الكتاب مرحلة تذوق النحو والوقوف على معانيه و إدراك ما فيها من روعة وجمال وإبداع . ودراسة الكتاب صقل للمواهب والأذواق ، ولكنْ لن يتأتى ذلك إلا بعد دراسة النحو والوقوف على مباحثه بناءً وإعرابا ، وهذا يمهد للوقوف على ما وراء التراكيب النحوية . وقد درس القدماء النحو كما وصل الينا ، وكانوا يعدونه خطوة مهمة في معرفة العربية ، ومنهم السكاكي الذي رتب علوم العربية ترتيبا يأخذ بمدارج الصعود حتى يصل الى نهايتها ، إذ بدأ في كتابه (مفتاح العلوم) بعلم الصرف ، ثم قفاه بعلم النحو ، فعلم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) ، فعلم الاستدلال ، فعلم العروض ، وبهذا الترتيب وصل علم العربية الى ما فيه تربية الذوق ، وإدراك ما في اللغة من رونق وبهاء .

وكان عبد القاهر مدركا هذا قبل أنْ يضع السكاكي كتابه ، وقد تدرج في تأليف كتب النحو ، وبدأ بقضاياه الأساسية مثل (العوامل المائة) و (الجمل) و (العمدة في التصريف) ، ثم اتجه الى شرح الكتب المعتبرة مثل (كتاب الايضاح) لأبي علي الفارسي ، وهو نحو ثلاثين مجلدا ، ثم اختصره في (المقتصد) وقد طبع في مجلدين كبيرين . ويبدو أنه ختم حياته بالوقوف على إعجاز القرآن الكريم فألف بعض الكتب في الدراسات القرآنية[٣٥]، ومنها شرح (إعجاز القرآن) لمحمد بن يزيد الواسطي ، و (الرسالة الشافية) وغيرهما ، وكان (دلائل الإعجاز) تتويجا لدراساته القرآنية .

---

[٣٥] تنظر في كتاب عبد القاهر الجرجاني ص ٢٥ وما بعدها .

فدراسة (معاني النحو) تأتي بعد دراسة أُصول العربية ، وهي تحتاج الى إتقان النحو إتقانا يتمثل في إدراك مراميه ، ثم تأتي مرحلة التذوق والوقوف على روعة الكلام وجماله . وهذا ما فعله عبد القاهر حين شرح كتاب الإيضاح بكتابين هما (المغني) و (المقتصد) ، وفيهما عالج مباحث النحو كما عالجها النحاة المتقدمون ، وحين أراد أنْ يظهر فلسفة النحو ويكشف الغطاء عن تراكيب الكلام ألَّف (دلائل الإعجاز) ونحا به منحى جديدا يتمثل في الوقوف على إعجاز القرآن الكريم ، وأسرار البيان .

إنّ أهم ما في كتب النحو الوقوف على الإعراب والبناء ومعالجة الموضوعات في ضوئهما ، ولا يخرج كتاب (المقتصد) عن هذا المنحى ، فهو يبدأ بما بدأ به أبو علي الفارسي في (الايضاح) ، ويذكر مباحث النحو ويشرحها عبد القاهر كما شرح غيره المتون ، إذ لم يتعرض إلا للقواعد الأساسية من غير وقوف على ما تدل عليه تلك القواعد . وهذا غير ما فعله في (دلائل الإعجاز) حين بحث التراكيب النحوية ، والأساليب البيانية ، ومن ذلك التقديم والتأخير ، قال : ((هو باب كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترّ لك عن بديعة ، ويُفضي بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد أنْ راقك ولطف عندك ، أنْ قُدّم فيه شيء ، وحُوّل اللفظ عن مكان الى مكان))[٣٦].

وتقديم الشيء على وجهين : ((تقديم يقال إنّه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي

---

[٣٦] دلائل الإعجاز ص ١٠٦

كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : ((منطلقٌ زيدٌ)) و ((ضربَ عمرا زيدٌ)) . معلوم أن ((منطلق)) و ((عمرا)) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبرَ مبتدأ ومرفوعا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت .

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكنْ على أنْ تنقل الشيءَ عن حكم الى حكم ، وتجعل له بابا غير بابه ، وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أنْ تجيء الى اسمين يحتمل كلُّ واحدٍ منهما أنْ يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له ، فتقدم تارةً هذا على ذلك ، وأُخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة : ((زيدٌ المنطلقُ)) و أخرى ((المنطلقُ زيدٌ)) فأنت في هذا لم تقدم ((المنطلق)) على أنْ يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أنْ تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر ((زيدا)) على أنْ يكون مبتدأ كما كان ، بل على أنْ تخرجه عن كونه مبتدأ الى كونه خبرا .

وأظهرُ من هذا قولنا : ((ضربتُ زيدا)) و ((زيدٌ ضربته)) لم تقدم ((زيدا)) على أنْ يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ، ولكنْ على أنْ ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله في موضع الخبر له)) .

وقال بعد أنْ وضع الأساس إنَّ السابقين لم يعتمدوا في التقديم والتأخير شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، وانتقد سيبويه والنحاة ؛ لأنَّهم لم يزيدوا على ذلك ، ولم يوضحوا قيمة هذا الأُسلوب ، فبعدوا عن معرفة البلاغة ومقاديرها .

ومعنى يوضح هذا الأُسلوب في صوره المختلفة ، كتقديم المستفهم عنه بالهمزة ، والفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، وتقديم المفعول على الفعل مع الاستفهام ، وتقديم ((مثل)) و ((غير)) والتقديم والتأخير مع النفي ، والتقديم والتأخير في الخبر المثبت ، وتقديم النكرة على الفعل .

ومن أمثلة تحليله قوله في النكرة إذا قُدمت على الفعل ، أو قدم الفعل عليها : ((إذا قلت : ((أجاءك رجل ؟)) فأنت تريد أنْ تسأله هل كان مجيء من واحد من الرجال اليه ، فإنْ قدمت الاسم فقلت : ((أرجلٌ جاءك ؟)) فأنت تسأله عن جنسِ مَنْ جاءه ، أرجلٌ هو أم امرأةٌ ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أنْ تعرفَ عين الآتي فقلت : ((أزيدٌ جاءك أم عمروٌ ؟)) .

ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى[٣٧]؛ لأنَّ تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ، ولا ثالث . وإذا كان كذلك كان محالا أنْ تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ؛ لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين ، والنكرة لا تدل على عين شيءٍ فيُسأل بها عنه))[٣٨].

ومن ذلك (الحذف) ، قال : ((هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر شبيه بالسحر ، فإنك ترى به تَرْكَ الذِكْر أفصحَ من الذِكْر ،

---

[٣٧] يعني جملة ((أجاءك رجل))

[٣٨] دلائل الإعجاز ص ١٤٢ .

والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ))[٣٩].

وتحدث عن حذف الفعل وإضماره كما في بيت ذي الرمة :

ديارَ ميةَ إذ مـــيٌّ تُساعفنـــا ولا يُرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

نُصبت كلمة ((ديار)) على إضمار فعل ، كأنه قال : أذكر ديارَ مية .

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف ، كقول عمرو بن معد يكرب :

وعلمتُ أني يوم ذا كَ مُنازلٌ كعبا ونهدا

قومٌ إذا لبسوا الحديـــ ـــدَ تنمروا حَلَقا وقِدّا

وقول جميل بثينة :

وهل بثينةُ يالناس قاضيتي دَيني وفاعلةٌ خيرا فأُجزيها

ترنو بعيني مهاةٍ أقصدت بهما قلبي عشيةَ ترميني وأرميها

هيفـــاءُ مقبلةٌ عجزاءُ مُدبرةٌ ريا العظام بلا عيبٍ يُرى فيها

من الأوانـــس مِكسالٌ مُبتَلّةٌ خُودٌ غذاها بلين العيش غاذيها

وبعد أنْ ذكر : هذه الأبيات وغيرها قال : ((فتأمل الآن هذه الأبيات كلها ، واستقرِها واحدا واحدا ، وانظر الى موقعها في نفسك ، والى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم فليتَ النفس عما تجد ، وألطفت النظر فيما تُحـــس به ، ثم تكلّفْ أنْ تردّ ما حذف الشاعر ، وأنْ تُخرجه الى لفظك ، وتوقعه في سمعك ، فانك تعلم أنَّ الذي قلتُ كما قلتُ ، وأنْ رُبَّ حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد . وإنْ أردت ما هو

---

[٣٩] دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

أصدق في ذلك شهادةً ، وأدلّ دلالةً ، فانظر الى قول عبد الله بن الزبير يذكر فمر بحاله قد ألحَّ عليه :

عرضتُ على زيدٍ ليأخذَ بعض ما ... يحاوله قبل اعتراض الشواغلِ
فدبَّ دبيبَ البغل يألمُ ظهره ... وقال: تعلَّمْ إنني غيرُ فاعلِ
تثاءبَ حتى قلت : داسعُ نفسه ... وأخرج أنيابا له كالمعاولِ

الأصل : حتى قلت ((هو داسع نفسه)) أي حسبته من شدة التثاؤب ، ومما به من الجهد يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يدسع البعير جرَّته ، ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أنْ تنسى هذا المبتدأ وتباعده عن وهمك ، وتجتهد أنْ لا يدور في خَلَدك ، ولا يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه تَوقّي الشيء تكره مكانه ، والثقيل تخشى هجومه))[٤٠].

ومن حذف المفعول قول البحتري :

شجْـوُ حُسادِه وغيـظُ عِداه ... أنْ يـرى مُبصرٌ ويسمعَ واعِ

قال عبد القاهر : ((المعنى لا محالةَ أنْ يرى مبصر محاسنَه ، ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم عل ذلك ، أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص ، وذاك أنه يمدح خليفة ، وهو المعتز ، ويُعرّض بخليفة هو المستعين ، فأراد أنْ يقول : إنَّ محاسن المعتز وفضائله ، المحاسنُ والفضائل يكفي فيها أنْ يقع عليها بصرٌ ويعيبها سمعٌ حتى يُعلم أنَّه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أنْ ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حُسَّاده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأنَّ هينا مُبصرا يرى وسامعا يعي ، حتى

---

[٤٠] دلائل الإعجاز ص ١٥١ .

موضع الأُعجوبة في أَنْ أخرج الكلام مخرجه الذي ترى ، وأَنْ أَتى بالخال منصوبا على الحال من قوله : ((فبناها)) . أَفلا ترى أَنك لو قلت : ((وهي خال في وجنة الدهر)) لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ وشبيه بذلك أَنَّ ابن المعتز قال :

يا مِسْكَـةَ العطـارِ وخـالَ وجـه النهارِ

وكانت الملاحةِ في الإضافة بعد الإضافة لا في استعارة لفظة ((الخال)) إذ معلوم أنه لو قال : ((يا خالا في وجه النهار)) أو ((يا مَنْ هو خال في وجه النهار لم يكن شيئا))[٤٤].

وقد أولى المعاصرون دراسة الحال أهمية في بنية اللغة الشعرية ، وفرقوا بينه وبين النَّعت وقالوا : ((يكمن الفرق بين النعت وبين الحال ــ أو النعت المنفصل كما يسميه غريبيس ــ في مجرد تحقق أو عدم تحقق الوقت بين الاسم والنعت . إننا نستطيع تأويل الجملة الأسمية ((بيير المريض لا يستطيع الحضور)) بـ ((بيير مريضا لا يستطيع أَن يحضر)) ، وبهذه الصيغة الأخيرة ينتفي من النعت ذلك الشذوذ .

إن النعت المنفصل لم تعد له في الحقيقة وظيفة تحديدية ، وإنما له وظيفة إسنادية ، إنَّه نوع من الإسناد الثانوي الذي يكتسب بشكل طبيعي قيمة التعليل أو الجزاء أو الحال . وعلى سبيل المثال :

فمعنى الصيغة السابقة هو : ((لكون بيير مريضا لا يستطيع المجيء)) إلا أَنَّ هذه العملية ليست ممكنة إلا إذا كانت الصفة تسمح بذلك معجميا))[٤٥].

---

[٤٤] دلائل الإعجاز ص ١٠٣

[٤٥] بنية اللغة الشعرية ص ١٤٦ ، وينظر في المصطلح النقدي ص ١٧٣ .

والتمييز منصوب كالحال[٤٦]، وليس الهدف من إعرابه أو تقديمه أو تأخيره ، وإنما ما يكسب الكلام من شعرية لا يكسبها إذا أضيف ، ومن رائع الأمثلة قوله تعالى : ((واشتعل الرأسُ شيبا)) (مريم ٤) . قال عبد القاهر : ((ومن دقيق ذلك وخفيّه أنّك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : ((واشتعل الرأسُ شيبا)) لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا اليها ، ولم يروا للمزية موجبا سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم ، وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزية الجليلة ، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، ولكنْ لأنْ سُلِكَ بالكلام طريقُ ما يسند الفعل فيه الى الشيء ، وهو لما هو من سببه ، فيُرفع به ما يُسند اليه ، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده ، مبيّنا أنّ ذلك الاسناد وتلك النسبة الى ذلك الأول إنما كانا من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : ((طاب زيدٌ نفسا)) و ((قَرّ زيد عينا)) و ((تصبّب عرقا)) و ((كَرُمَ أصلا)) و ((حَسُن وجها)) وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك أنّما نعلم أنّ ((اشتعل)) للشيب في المعنى وإنْ كان هو للرأس في اللفظ كما أنّ ((طاب)) للنفس ، و ((قَرّ)) للعين ، و ((تصبّب)) للعرق ، وإنْ أُسند الى ما أُسند اليه ، يُبيّن أنّ الشرف كان لأنْ سُلك فيه هذا المسلك ، وتُوخي به هذا المذهب أنْ تدع هذا الطريق فيه ، وتأخذ اللفظ فتسنده الى الشيب صريحا فتقول : ((اشتعل شيبُ الرأس))

---

[٤٦] ينظر المقتصد ٦٩١ وما بعدها .

أو ((الشيبُ في الرأس)) ثم تنظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها .))[٤٧] .

فورود ((الشيب)) منصوبا على التمييز هو الذي أكسب الاستعارة رونقا فوق رونقها ، وذلك أنَّه شاع في الرأس ((وأخذه من نواحيه ، وأنَّه قد استغرقه ، وعمَّ جملته حتى لم يبق من السواد شيء ، أو لم يبقَ منه إلاّ ما لا يُعتدّ به ، وهذا ما لا يكون إذا قيل ((اشتعل شيبُ الرأس)) أو ((الشيب في الرأس)) بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة))[٤٨].

ثم قال : ((ونظير هذا في التنزيل قوله ــ عز وجل ــ : ((وفجرنا الأرضَ عيونا)) (القمر ١٢) ، التفجير للعيون في المعنى ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أُسند هناك الاشتعال الى الرأس ، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثل الذي حصل هناك ، وذلك أنَّه قد أفاد أنَّ الأرض قد كانت صارت عيونا كلها ، وأنَّ الماء قد كان يغور من كل مكان منها . ولو أُجري اللفظ على ظاهره فقيل : ((وفجرنا عيونَ الأرض)) أو ((العيون في الأرض)) لم يُفِدْ ذلك ، ولم يَدُلَّ عليه ، ولكان المفهوم منه أنَّ الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجَّس من أماكن منها))[٤٩].

والعطف من مباحث النحو ، وقد تحدث عنه في كتبه النحوية[٥٠]، ولكنْ لم يقف عليه كما وقف وهو يتحدث عن (معاني النحو) في باب

---

[٤٧] دلائل الإعجاز ص ١٠٠ .

[٤٨] دلائل الإعجاز ص ١٠١ .

[٤٩] دلائل الإعجاز ص ١٠٢ .

[٥٠] ينظر المقتصد ج٢ ، ص ٩٣٧ وما بعدها .

(الفصل والوصل) الذي يُعد من أسرار البلاغة ، قال : ((اعلم أنَّ العلم بما ينبغي أنْ يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورةً تُستأنف واحدةٌ منها بعد أُخرى ، ومن أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّص ، وإلا قومٌ طبعوا على البلاغة ، وأُتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد . وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنَّه سُئل عنها فقال : ((معرفة الفصل من الوصل))[٥١] ذاك لغموضه ودقة مسلكه ، وأنه لا يكمل لاحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلا كمل لسائر معاني البلاغة))[٥٢].

ومضى عبد القاهر يتحدث عن العطف وفائدته في المفرد والجملة ، وذكر أنَّ الجمل على ثلاثة أضرب :

((جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف ، والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة ، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه .

---

[٥١] صدّق بعضهم حين نسب الجاحظ هذا القول الى الفرس ، على الرغم من أنه لم تكن في عهده كتب بلاغة فارسية ، وكتب البلاغة الفارسية صورة لكتب البلاغة العربية ، فضلا عن أن هذه الكتب لم تذكر موضوع الفصل والوصل . (ينظر بحوث بلاغية ص ٢٥٧ وما بعدها) .

[٥٢] دلائل الإعجاز ص ٢٢٢ .

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنّه يشاركه في حكم ، ويدخل معه في معنى ، مثل أنْ يكون كلا الاسمين فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، فيكون حقها العطف .

وجملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى بل هو شيء إنْ ذُكر لم يذكر إلا بأمر يَنفرد به ، ويكون ذِكْرُ الذي قبله وتركُ الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأسا ، وحقٌ هذا ترك العطف البتّة .

فتركُ العطف يكون إما للاتصال الى الغاية أو الانفصال الى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين))[٥٣].

ثم قال بعد ذلك : ((اعلم أنَّ مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف ؛ أنّه قد يُؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تُعطف جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

تولّوا بغتةً فكأنَّ بيْنا تهيبني ففاجأنـــي اغتيالا
فكان مسـيرُ عيسهم ذَبيلا وسيرُ الدمع إثْرهم انهمالا

قوله : ((فكان مسيرُ عيسهم)) معطوف على تولّوا بغتةً)) دون ما يليه من قوله : ((ففاجأني)) لأنا إذا عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيثُ أنه يدخل في معنى ((كأنَّ)) وذلك يؤدي الى أنْ لا يكون مسير عيسهم حقيقة ، ويكون متوهما كما كان تهيبُ البين كذلك))[٥٤].

---

[٥٣] دلائل الإعجاز ص ٢٤٣ .

[٥٤] دلائل الإعجاز ص ٢٤٤

وليس في شرح (كتاب المقتصد) وكتب النحو الأخرى مثل هذا العرض والتحليل ، والتمييز بين الأساليب ، إذ عالج عبد القاهر مباحث النحو بهذه الطريقة ، وكان ــ كثيرا ــ ما ينساق وراء ذوقه فيقف أمام النص مبهورا يتعجب من روعته ويثير الإعجاب ليشاركه المتلقي ذوقه ومشاعره .

(٧)

إنَّ تعليم النحو يحتاج الى عرض قواعده الأساسية عرضا واضحا ؛ لأنَّ الهدف منه تجنب الوقوع في الخطأ ، وهذه هي المرحلة الأولى ، وتأتي بعدها مرحلة الوقوف على الأساليب وما تؤدي من معانٍ . وما تُثير من مشاعر ، وقد تكفل (علم المعاني) بهذه المرحلة التي لن تؤتي ثمارها إلا باتقان أُصول النحو ، وهذا ما فعله عبد القاهر إذ درس (معاني النحو) بعد أنْ درس النحو دراسةً عميقة وألَّف فيه الكتب . ولم يكن الذين جاء وامن بعده على جهل بهذه الحقيقة ، وكان ما وصفه من أهم مصادر (تفسير الكشاف) لجار الله الزمخشري (ــ ٥٢٨ هـ) و (نهاية الإيجاز) لفخر الدين الرازي (ــ ٦٠٦ هـ) و (مفتاح العلوم) للسكاكي (ــ ٦٢٦ هـ) وشروح التلخيص ، وكتب البلاغة في هذه الأيام .

إنَّ إعادة (علم المعاني) الى النحو لأنَّه من معانيه ، يعقِّده فيثقل على المتعلمين الذين لا يعنيهم من النحو إلا معرفة أُصوله لتجنب الوقوع في الخطأ واللحن ، أما ما وراء ذلك فهو دراسة الأساليب والتمييز بين وسائل التعبير ، وقد عدَّ البلاغيون الجدد دراسة التراكيب جزءً من أُسس دراسة النص حين ذكروا لتلك الأسس ثلاثة مستويات :

الأول : المستوى الصوتي ، ويشمل الألفاظ والإيقاع .

الثاني : المستوى التركيبي ويشمل بناء الجمل وما يتصل بها .

الثالث : المستوى الدلالي ويشمل الصور المتمثلة بأنواع المجاز والتشبيه والكناية وما يتصل بها من رمز وإشارة وإيماء .

وهذه المستويات الثلاثة هي ما درسه البلاغيون العرب في فصاحة الألفاظ والتراكيب اللغوية والصور الفنية[٥٥]، فالمستوى التركيبي هو (علم المعاني) الذي استمد أُصوله من النحو ، ولكنه تخطاه ، وعني بتحليل الأساليب لا عرض قواعد النحو كما فعل عبد القاهر في كتبه النحوية ، وما فعله النحاة .

والدرس البياني اليوم أحوج ما يكون الى تجديد البلاغة والاهتمام بالأساليب التي هي جزء من (علم المعاني) أو من (المستوى التركيبي) كما ذهب اليه البلاغيون الجدد . وكتاب (دلائل الإعجاز) من أهم الكتب التي عُنيت بهذا الجانب فضلا عن الدراسات الأُسلوبية الحديثة ، وفي ذلك متسع للبحث والتأليف .

---

[٥٥] ينظر بحث (تجديد البلاغة) المنشور في مجلة المجمع العلمي .

المصـــادر :

١. إحياء النحو ــ إبراهيم مصطفى ــ القاهرة ١٩٥١م .

٢. الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان المسماة بالمآخذ الكندية من المعاني الطائية ــ ضياء الدين بن الأثير ــ تحقيق حقي محمد شرف ــ القاهرة ١٩٥٨م .

٣. أسرار البلاغة ــ عبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق ــ هـ . ريتر ــ استانبول ١٩٥٤م .

٤. الايضاح ــ الخطيب القزويني ــ القاهرة .

٥. بحوث بلاغية ــ الدكتور احمد مطلوب ــ بغداد ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م .

٦. بنية اللغة الشعرية ــ جان كوهين ــ ترجمة محمد الولي ومحمد العمري ــ الدار البيضاء ــ المغرب ١٩٨٦م .

٧. تجديد البلاغة ــ الدكتور احمد مطلوب ــ بحث نشر في مجلة المجمع العلمي (المجلد ٥٦ ــ الجزء الأول) ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م .

٨. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ــ ضياء الدين الأثير ــ تحقيق الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد ــبغداد ١٣٧٥هـ ــ ١٩٥٦م .

٩. دلائل الإعجاز ــ عبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق محمود محمد شاكر ــ القاهرة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .

١٠. عبد القاهر الجرجاني ــ بلاغته ونقده ــ الدكتور احمد مطلوب ــ بيروت ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م .

١١. فصول في العربية ـ الدكتور احمد مطلوب ـ بغداد ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .
١٢. في المصطلح النقدي ـ الدكتور احمد مطلوب ـ بغداد ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
١٣. كتاب المقتصد في شرح الايضاح ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ـ بغداد ١٩٨٢م .
١٤. المثل السائد في أدب الكاتب والشاعر ـ ضياء الدين بن الأثير ـ تحقيق محمد محيي الدين ـ القاهرة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م .
١٥. مفتاح العلوم ـ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ـ القاهرة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .
١٦. مناهج بلاغية ـ الدكتور احمد مطلوب ـ بيروت ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
١٧. نحو المعاني ـ الدكتور احمد عبد الستار الجواري ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .